تعقبات حديثية للحافظ ابن حجر في كتابه التلخيص الحبير على الحافظ ابن الجوزي
- دراسةٌ حديثيةٌ نقديةٌ - لأمثلة تطبيقية

الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عبدالله عثمان الطالباني
مديرية الوقف السني / كركوك

المستخلص

يتناول هذا البحث " تعقبات حديثية للحافظ ابن حجر في كتابه التلخيص الحبير على الحافظ ابن الجوزي، منتقيا من كتابه أمثلة تطبيقية، فقمت بـ -دراسة حديثية نقديَّة-، حيث بيّنتُ في بحثي تعريفا مختصرا للتعقُّب، ومنهج ابن حجر في كتابه "التلخيص الحبير"، وذكرتُ بعض صيغ التعقب لابن حجر، واجتهدت ما وسعني في بيان معرفة الراجحِ في كل حديث من خلال تعقباته، وضحت كل هذا بأدلة علمية دقيقة وبعبارةٍ مختصرةٍ في ختام كل مطلب.

الكلمات المفتاحية: تعقبات ، ابن حجر ، التلخيص الحبير، ابن الجوزي ، دراسةٌ ، حديثيةٌ ، نقديَّةٌ.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١٠/٢٥ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٢/١١

Hadith Criticisms by Hafiz Ibn Hajar in His Book Takhlees al-Habeer on Hafiz Ibn al-Jawzi: A Critical Hadith Study with Practical Examples

Asst. Prof. Dr. Ahmed Abdullah Othman al-Talibani
General Directorate of Sunni Endowment / Kirkuk

Abstract

This research addresses the "Hadith criticisms by Hafiz Ibn Hajar in his book *Takhlees al-Habeer* on Hafiz Ibn al-Jawzi," selecting practical examples from his work. The study is a "critical hadith study," where I provide a brief definition of criticism, discuss Ibn Hajar's methodology in his book *Takhlees al-Habeer*, and mention some of the forms of criticism used by Ibn Hajar. I made every effort to clarify the most reliable opinion for each hadith through his critiques, presenting this in precise scholarly evidence and concise language at the conclusion of each section.

Keywords: **Criticisms, Ibn Hajar, *Takhlees al-Habeer*, Ibn al-Jawzi, study, hadith, critical.**

Received: 25/10/2024 **Accepted: 11/12/2024**

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العَالمين، وأفضل الصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمدٍ وعلى آله وصحبهِ أجمعين، وبعد:

فمما هو بيّن وواضح عند أهل العلم، ومن طالع وتأمل تآليف الحافظ ابن حجر يظهر له أن له بصمات في التعقب على كثير من الأئمة وتتبعا واستدراكا ممن سبقه أو عاصره، فهو المحدث الجهبذ الناقد الحافظ ابنُ حجر العسقلاني رحمه الله.

فليس له كتاب إلا وقد تعقب أو استدرك على غيره، ولا سيما في علم الحديث كما كشف عن هذه الحقيقة في مقدمة كتابه "التلخيص الحبير[١]" بل أفصح عن نيته عن تعقباته في كتبه الأخرى حيث قال: "فما القصد إلا بيان الصواب طلبا للثواب"[٢].

وكان للحافظ ابن حجر فضل كبير في خدمة السنة النبوية، وكان من بين مؤلفاته التلخيص الحبير الذي هو مكنز علمي، ففيه أكثر ابنُ حجر التعقبات على من سبقه من العلماء، مناقشا أقوالهم، مصوّبا أحكامهم، محرّرا صنيعهم فيما يراه خلاف الصواب، فكان من جملة هؤلاء العلماء ابن الجوزي[٣] فقد تعقبه في مسائل حديثية وقد شمل الحكمَ على الأحاديث والرواة جرحا وتعديلا وغيرها من أحكام حديثية، إلا أنني اقتصرت على أمثلة من تعقبات ابن حجر على ابن الجوزي ثم اخترت القول الراجح منها.

أولا: أهداف البحث:

١- جمع بعض تعقبات ابن حجر على ابن الجوزي في نقد الأحاديث سندا ومتنا، للوقوف على الراجح والمرجوح منها، بعد دراستها دراسة نقدية.

٢- معرفة منهجية ابن حجر في تعقباته على ابن الجوزي، والمصطلحات المستعملة في تعقباته.

٣- التعرف على منزلة ابن حجر ومكانته في تعقبه على ابن الجوزي، من جهة الاعتدال أو التشدد أو التساهل.

٤- بيان طريقة العلماء في التعامل مع أوهام من سبقهم والرد عليهم، وبيان وجه الصواب، كل ذلك بالأدلة العلمية دون تجريح أو انتقاص.

٥- محاولة الوقوف على بعض جهود ابن حجر بالنقد أو التصويب على أئمة سابقين.

ثانيا: أهمية البحث، ودو افع اختياره وتكمن فيما يأتي:

١- أهمية التعقبات وأثرها في زرع الشخصية العلمية النقدية العملية القوية وبناء لدى الباحثين.

٢- وُصف ابن حجر من أكابر أئمة النقد والجرح والتعديل، ومن الأعلام البارزين المشتغلين المهتمين بعلم الحديث، لذا أحببتُ بيان تعقباته على ابن الجوزي.

٣- قلة اهتمام بعض أهل الحديث الباحثين وعنايتهم بعلم التعقب رغم أهميته وشهرته.

٤- هذا البحث يزود للباحث والمكتبة الحديثية نتائج قيمة، فالعمل في هذه الساحة قائم على دراسة نقدية محضة، يسعى لجمع الأقوال والأحكام في الراوي والمروي، ويبين المقبول من المردود.

ثالثا: الدراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب ومتابعة مراكز البحوث العلمية، عبر شبكة الإنترنت، وسؤالي لأهل الحديث المختصين، وجدت عددا من الدراسات حول تعقبات ابن حجر، لكن ليس فيها بحث أو دراسة لها علاقة أو صلة بعنوان بحثي ومضمونه هذا، وهذه الأبحاث والدراسات هي:

- تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب"، من بداية حرف الأف إلى نهاية حرف الزاي، للباحث: منصور سلمان نصار، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية. (آب ٢٠٠٥ م)

- تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه "تهذيب التهذيب"، من بداية حرف السين إلى نهاية حرف العين، للباحث: مناف توفيق سليمان مريان الجامعة الأردنية. السنة (آيار ٢٠٠٦ م)

- تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه " تهذيب التهذيب"، من بداية حرف الغين إلى نهاية الكتاب، للباحث: عطا الله بن خليف غياض، الجامعة الأرنية. (كانون الأول ٢٠٠٧ م)

- تعقبات الحافظ ابن حجر على الذهبي في لسان الميزان، للباحث عمر حسن الصميدعي (رحمه الله)، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن – عمان. " (٢٠١٥ م).

- تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على الحافظ ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب من بداية الكتاب إلى حرف العين "وهي رسالة علمية نوقشت في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية من إعداد الطالب، عبد الرحمن محمد مشاقبة، إشراف الدكتور/عبد الكريم وريكات. (آيار ٢٠٠٦ م)

- تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب من حرف الغين إلى آخر الكتاب "إعداد الطالب عيسى البوارید، إشراف الدكتور باسم

الجوابرة، وهي تتمة سابقتها، ويقال فيها مثل ما قيل في التي قبلها. (آيار ٢٠٠٧ م).

- تعقبات الحافظ ابن حجر في الإصابة على ابن الأثير في أسد الغابة من إعداد الطالب حمزة محمد وسيم البكري، إشراف الدكتور ياسر الشمالي، الجامعة الأردنية، (٢٠٠٧ م)

وهذه الدراسات التي بها قام أصحابها كانت عن تعقبات ابن حجر في التهذيب ولسان الميزان وغيرها على غيره من العلماء، إذ لم نجد تعقبا على ابن الجوزي.

رابعا: منهجي في البحث:

١- جمعت نماذج لأحاديث ورواة تعقب فيهم ابن حجر على ابن الجوزي تعقبا حديثيا.

٢- ذكرت النماذج ورتبتهم حسب ترتيبهم في كتاب "التلخيص الحبير لابن حجر".

٣- اقتصرت على موضع الشاهد فيما يتعلق بتعقب ابن حجر على ابن الجوزي، أما تعقباته الأخرى على غيره من العلماء فقد حذفتها من بحثي لأجل الاقتصار وتميز الدراسة.

٣- أقوّي فيما ترجح عند ابن حجر وأعضد بأدلة وحجج إضافية حسبما يقتضي الموضوع.

٤- في ختام كل تعقب أذكر القول الراجح فيه، سواء لابن حجر أو لابن الجوزي.

٥- أذكر تفاصيل ما تعقبه ابن حجر على ابن الجوزي من حيث التخريج والحكم على الراوي والمروي ولا أتطرق إلى مسائل أخرى.

٦- اقتصرت على ذكر اسم الكتاب والمؤلف والجزء والصفحة، وباقي التعريف بالكتاب ذكرته في قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: علم التعقب، التعريف بالكتاب، وبعض الصيغ المستعملة فيه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعقب في اللغة والاصطلاح

المطلب الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في كتابه التلخيص الحبير

المطلب الثالث: الصيغ التي استعملها ابن حجر في تعقباته على ابن الجوزي

المطلب الأول: التعقب في اللغة والاصطلاح

التعقب لغة: قال ابن فارس: عقب: العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره. والأصل الأخير يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة... قال الخليل: عقبتُ الرجل، أي صرت عقبه أعقُبُه عَقبا[٤].

ومنه سمي رسول الله ﷺ: "العاقب"[٥].لأنه عقب مَن كان قبله من الأنبياء عليهم السلام.

والتعقب في المعنى اللغوي هو: أن يكون ببيان المحاسن والعيوب، يقال:

عقَّب على قوله: بيَّن ما فيه من عيوبٍ أو محاسنَ، علَّق عليه فإمّا أن ينقضه أو يردّ عليه أو يؤيّده[٦].

وفي الاصطلاح: في الحقيقة لم أقف على مَن عرَّف التعقب تعريفا اصطلاحيا له في حدود قراءة ومطالعة الباحث وبحثي في كتب العلماء المتقدمين والمتأخرين، وإن كنا نعلم أن لفظة "تعقب" كانت موجودة ومستقرة ومدوَّنة في مصنفات كثير من العلماء، إذ كانوا يعبرون عنها في مؤلفاتهم وتطبيقاتهم الحديثية، ويطلقونه فيما بينهم[٧].

لكن يمكننا أن نعرفها اصطلاحا كما اتفق عليه بعض أساتذة الحديث في عصرنا بقولهم إنه: نَظَرُ العالِمِ استقلالا في كلام غيره أو كلامه المتقدم تخطئة أو استدراكا[٨].

المطلب الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في كتابه التلخيص الحبير

سار الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه " التلخيص الحبير" على مناهج حديثية علمية عملية، ألزم نفسه بها من أول الكتاب إلى آخره، وسوف نلخصها في نقاط موجزة وهي:

١- يبدأ الحافظ أولاً بذكر الحديث بنصه في كتابه دون زيادة عليه ولا نقص، وبلفظه نفسه.

٢- يعزو الحديث إلى المصادر الأصلية لتخريجه مكتفياً بأسماء أصحابها دون ذكر اسم المصدر نفسه غالباً.

٣- يذكر الحكم على الحديث غالباً، وإذا كان فيه ضعف بينه، ونقل أقوال أهل الجرح والتعديل فيه.

٤- يعزو الحديث بداية للصحابي ثم بعد ذلك يذكر عزو الحديث لصحابة آخرين بقوله: "وفي الباب أيضاً عن.... ".

قلت: وهذا ما يسمى في علم مصطلح الحديث بـ (الشاهد).

٥- في بعض المواضع يذكر اختلاف الألفاظ والروايات في الحديث.

٦- إذا قال الحافظ: "قلت" لا يعني أن الكلام المذكور بعدها له –أي لابن حجر، وإنما هو لصاحب الأصل وهو ابن الملقن غالباً[٩] ، وكان في بعض المذكور بعد "قلت" من كلامه كما قال في حديث " كَانَتْ حَلْقَةُ قَصْعَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ"، والحديث في باب الأواني.

٧- يذكر ابن حجر في ختام كل حديث الباب تنبيهاً مشتملاً على فوائد وتقريرات مهمة[١٠].

٨ - إذا كان الحديث في "الصَّحيحين"؛ فإنّه يكتفي بالعزو إليهما عن الحكم عليه.

٩ - يخرّج ابن حجر حديثًا في كتابه "التلخيص الحبير" يكون من أشهر الأحاديث في الباب مقتصرا عليه تاركًا بعضَه[١١]. أي يعدل عن احاديث أُخر، مكتفيا بالصحيح المشهور.

المطلب الثالث: الصيغ التي استعملها ابن حجر في تعقباته على ابن الجوزي

في ضوء قراءة ومتابعة الباحث لكتاب "التلخيص الحبير" وجد أن الحافظ ابن حجر يستعمل صيغا متنوعة ومختلفة عند تعقبه على ابن الجوزي، وها هي نماذج لتلك الصيغ[١٢]:

١- قول ابن حجر: " فَلَمْ يُصِبْ ".

قال ابن حجر في "كتاب الطهارة، بَابُ الْغُسْلِ" حديثا عن النبي ﷺ قال: روي أنه ﷺ قال: " لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ شَيْئًا مِنْ الْقُرْآنِ ".

ثم قال ابن حجر: وإن كان ابن الجوزي ضعّفه بمغيرة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فإن مغيرة ثقة[١٣].

٢- قوله: "أخطأ".

قال ابن حجر في "باب صلاة التطوع".

أورد حديثا ضمن هذه المسألة الفقهية من سنن الدارقطني وأثناء نقاشه لتلك الروايات نقل تعليل ابن الجوزي لأحد الأحاديث من كتابه.

قال ابن حجر: وفي الدارقطني عن أبي أيوب: الْوِتْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُوتِرْ بِثَلَاثٍ.

وأعلّه ابن الجوزي بمحمد بن حسان فضعفه. وأخطأ، فإنه ثقة[١٤].

ومثال آخر:

قال الحافظ ابن حجر في: كتاب الحج، باب: محرمات الاحرام.

أورد حديث أم الحصين فقال: حججت حجة الوداع، فرأيتُ أُسامةَ وبلالاً، وأحدُهما آخِذٌ بِخِطَامِ ناقةِ النبيَّ ﷺ، والآخر رَافِعٌ ثوبه يسترُه مِن الحَرِّ حتى رمى جَمرَةَ العقبة.

مسلم، والنسائي، وأبو داود.

إلى أن قال ابن حجر: وضعَّفه ابن الجوزي في "التحقيق"، فأخطأ[١٥].

ومثال آخر:

قال الحافظ وهو يورد أحاديث حول حكم من أحكام الحج في "كتاب الحج"، منها حديث ابن عباس: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ شُبْرُمَةُ" قَالَ أَخٌ لِي أَوْ قَرِيبٌ لِي قَالَ: "أَحَجَجْت عَنْ نَفْسِك" قَالَ لَا، قَالَ: "حُجَّ عَنْ نَفْسِك، ثُمَّ عَنْ شُبْرُمَةَ.

وأعله ابن الجوزي بعَزْرةَ، فقال -ابن الجوزي-: قال يحيي بن معين: عَزْرة لا شيء.

قال ابن حجر: وَوَهِمَ في ذلك، إنما قال يحيي بن معين ذلك في عزرة بن قيس.

وأما هذا فهو ابن عبد الرحمن، وثقه يحيى بن معين وعلي بن المديني، وغيرهما، وروى له مسلم[١٦].

ومثال آخر:

قال ابن حجر في "كتاب النفقات"، ما أورده عن حماد، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَعْجِزُ عَنْ نَفَقَةِ امْرَأَتِهِ، قَالَ: "إنْ عَجَزَ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا".

قال ابن حجر: وقد وقع ابن الجوزي، فنسب لفظ ابن المسيب إلى أبي هريرة مرفوعا، وهو خَطَأٌ بَيِّنٌ[١٧].

ومثال آخر:

أورد ابن حجر في "كتاب الصيد والذبائح" حديثا مرسلا، فقال:

وروى أبو داود في "المراسيل" من جهة ثور بن يزيد عن الصَّلت رفعه: " ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ، ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ؛ لِأَنَّهُ إنْ ذَكَرَ لَمْ يَذْكُرْ إلَّا اسْمَ اللَّهِ ". وهو مرسل.

ورواه البيهقي من حديث ابن عباس موصولا، وفي إسناده ضَعفٌ، وأعلَّه ابن الجوزي بمعقل بن عبيدالله، فزعم أنه مجهول، فأخطأ؛ بل هو ثقة من رجال مسلم، لكن قال البيهقي: الأصح وقفه على ابن عباس.

٣- قوله: "وليس كذلك".

ذكر ابن حجر في "كتاب النهي عن الخِطبة على الخِطبة"، حديث ابن عمر " وَلَا يَخْطُبْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ". متفق عليه، واللفظ لمسلم، إلا أن في آخره " إلا أن يأذن له".

ثم ذكر ابن حجر في تنبيه له أن ابن الجوزي زعم أنّ مسلمًا تفرّد بذكر الإذن فيه وليس كذلك، بل هو للبخاري أيضًا[١٨].

٤- قوله: "وليس كما قال".

أورد ابن حجر في "كتاب القضاء" حديثا، نصه:

"مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ".

أصحاب السنن والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة, وله طرق.

وأعلّه ابن الجوزي فقال: هذا حديث لا يصح.

قال ابن حجر: وليس كما قال، وَكَفَاهُ قُوَّةً تخريجُ النسائي له.

وبعد هذا البيان الموجز بَانَ لنا كيف يعقب ابن حجر على ابن الجوزي بهذه الأحكام الصائبة ويعيدها إلى مظانها الصحيحة.

المبحث الثاني: نماذج حديثية تطبيقية تعقبهم ابن حجر على ابن الجوزي في كتابه التلخيص الحبير

النموذج الأول والثاني: تعقبه في تضعيفه لراو ثقة

النموذج الثالث: تعقبه في تضعيفه لراو ثقة اشتبه عليه بضعيف

النموذج الرابع: تعقبه في تضعيفه لحديث صحيح مخرج في صحيح مسلم

النموذج الخامس والسادس: تعقبه في عدم ضبطه لعزو الحديث إلى مَن أخرجه

النموذج السابع: تعقبه في جعله الحديث الموقوف والمدرج مرفوعا إلى النبي ﷺ

النموذج الثامن: تعقبه في جعله راويا ثقة براو مجهول

النموذج التاسع: تعقبه في جعله حديثا صحيحا بغير صحيح

المثال الأول:

أورد ابن حجر في "كتاب الطهارة، بَابُ الْغُسْلِ" حديثا عن النبي ﷺ قال: روي أنه ﷺ قال: "لا يقرأ الجنبُ ولا الحائضُ شيئا من القرآن".

ثم أورد عددا من الأحاديث ضمن هذا الحكم الشرعي ومنها:

ما رواه الدارقطني[١٩] من حديث المغيرة بن عبدالرحمن عن موسى - هو ابن عقبة -.

وقال ابن حجر: وإن كان ابن الجوزي[٢٠] ضعّفه بمغيرة بن عبدالرحمن فلم يصب في ذلك.

قلت: المغيرة بن عَبْد الرحمن بن الحارث ابن عَبد اللَّهِ بْن عياش بْن أَبي ربيعة القرشي المخزومي أَبُو هاشم ويُقال: أَبُو هشام المدني. فهو ثقة[٢١].

قال عباس الدُّورِيُّ، عَنْ يحيى بْن مَعِين: ثقة.

وَقَال أبو زُرْعَة: لا بأس به.

وَقَال يعقوب بْن شَيْبَة: ثقة، وهو أحد فقهاء أهل المدينة.

وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب "الثقات".

قلت: والراجح ما قاله ابن حجر.

المثال الثاني:

قال ابن حجر في التلخيص[٢٢] في "باب صلاة التطوع".

أورد حديثا ضمن هذه المسألة الفقهية من سنن الدارقطني وأثناء نقاشه لتلك الروايات نقل تعليل ابن الجوزي لأحد الأحاديث من كتابه.

قال ابن حجر: وفي الدارقطني[٢٣] عن أبي أيوب: "الْوِتْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُوتِرْ بِثَلَاثٍ".

وأعلّه ابن الجوزي[٢٤] بمحمد بن حسان -الأزرق- فضعفه. وأخطأ، فإنه ثقة.

قال أَبُو الْعَبَّاس بْن عقدة، عَنْ عَبد اللَّهِ بن أَحْمَدَ بْن حنبل: كَانَ صدوقا لا بأس بِهِ.

وَقَال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي حَاتِم: سمعت منه مع أبي، وهو صدوق ثقة.

وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: ثقة.

وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"[٢٥].

قلت: وبعد التعقب والتأكد ثبت أن قول ابن حجر هو الراجح في حكمه على الراوي.

المثال الثالث:

قال ابن حجر في التلخيص[٢٦] وهو يورد أحاديث حول حكم من أحكام الحج في "كتاب الحج"، ذكر حديثا لابن عباس حيث قال: إن النبي ﷺ سمع رجلا يقول: لبيك عن شبرمة فقال النبي ﷺ: "مَنْ شبْرُمَة؟ " قال: أخٌ لي، أو قريبٌ لي. قال: "أَحَجَجْتَ عَنْ نَفْسكَ؟ " قال: لا. قال: "حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثمّ عَنْ شُبْرُمَة"[٢٧].

أبو داود[٢٨] ، وابن ماجه[٢٩]، من حديث عبدة بن سليمان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عزرة بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عنه. باللفظ الأول.

وأعله ابن الجوزي[٣٠] بعزرة[٣١]، فقال -ابن الجوزي-: قال يحيي بن معين: عزرة لا شيء.

قال ابن حجر: وَوَهِمَ في ذلك –يقصد ابنَ الجوزي- إنما قال يحيي ذلك في عزرة بن قيس[٣٢].

وأما هذا فهو ابن عبدالرحمن، فإنه ثقة:

قَال عَباس الدُّورِيُّ، عن يحيى بن مَعِين: عزرة الذي يروي عنه قتادة ثقة.

وَقَال أَبُو الحسن بْن البراء، عن علي بن المديني: عزرة بن عبد الرحمن ثقة.

قلت: وروى له مسلم في صحيحه، وأَبو داود، والتِّرمذي، والنَّسائي في سننهم أيضا كما أفاد به المزي في تهذيبه[٣٣].

وبعد هذا تبين أن قول ابن حجر هو الراجح.

المثال الرابع:

قال ابن حجر في التلخيص[٣٤] كتاب الحج باب محرمات الاحرام.

أورد حديث أم الحصين: حججتُ حجة الوداع، فرأيتُ أُسامةَ وبلالاً، وأحدُهما آخِذٌ بِخِطَامِ ناقةِ النبيَّ ﷺ، والآخر رَافعٌ ثوبه يستُرُه مِن الحَرّ حتى رمى جَمرَةَ العقبة.

مسلم[٣٥]، والنسائي[٣٦]، وأبو داود[٣٧].

إلى قال ابن حجر: وضعّفه ابن الجوزي في "التحقيق، قوله: إنَّ أبا عبدالرحيم ضعيف[٣٨]"، فأخطأ.

قلت: الراجح ما قاله ابن حجر وذلك من وجهين:

الأول: أن الحديث صحيح وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه وغيره كما سلف آنفا.

الثاني: أن أبا عبدالرحيم، وهو: خالد بْن يزيد، ويُقال: ابن أَبي يزيد الحراني.

قال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني، عن أَحْمَد بن حبنل, وأَبُو حاتم: لا بأس بِهِ.

قال إِبْرَاهِيم بْن عَبد اللَّهِ بْن الجنيد، عَنْ يحيى بْن مَعِين: ثقة.

وذكره ابن حبان فِي كتاب "الثقات"، وَقَال: حسن الحديث متقن فيه[٣٩].

المثال الخامس:

قال ابن حجر في التلخيص[٤٠] كتاب البيوع باب ما يصح به البيع.

أورد حديثا: أنّه نهى -ﷺ- عن الثُّنْيَا في البيع.

مسلم[٤١]، من حديث جابر.

قال ابن حجر: وَوَهِمَ ابنُ الجوزي فذكر في "جامع المسانيد[٤٢]": أنه متفق عليه من حديث جابر!، ويواصل ابن حجر نقده وتعقبه على ابن الجوزي قائلا: ولم يذكر البخاري في صحيحه (الثُّنْيَا). أي: الاستثناء الذي أخرجه مسلم في صحيحه.

قلت: لم يقل ابن الجوزي "متفق عليه"، إنما قال "أخرجاه"، ثم أنَّ الصواب مع ابن حجر؛ لأنَّ ابن الجوزي ذكر حكما من الحديث (وهو الثُّنْيَا) وهو غير موجود عند البخاري، لذلك فالراجح ما قاله ابن حجر.

المثال السادس:

ذكر ابن حجر في التلخيص[٤٣] في كتاب النهي عن الخِطبة على الخِطبة.

حيث أورد حديث ابن عمر "وَلَا يَخْطُبْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ". متفق عليه، واللفظ لمسلم، إلا أن في آخره: إلا أن يأذن له.

ثم ذكر ابن حجر في تنبيه له أنَّ ابن الجوزي[٤٤] زعم أنّ مسلمًا[٤٥] تفرّد بذكر الإذن فيه، وليس كذلك، بل هو للبخاري[٤٦] أيضًا.

قلت: الراجح ما قاله الحافظ ابن حجر.

المثال السابع:

قال ابن حجر في التلخيص في "كتاب النفقات"، ما أورده عن حماد، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَعْجِزُ عَنْ نَفَقَةِ امْرَأَتِهِ، قَالَ: "إِنْ عَجَزَ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا".

قال ابن حجر: وقد وقع ابن الجوزي[٤٧] فنسب لفظ ابن المسيب إلى أبي هريرة مرفوعا، وهو خَطَأٌ بَيِّنٌ.

قلت: إن الذي أوقع ابن الجوزي في الوهم أنه روى أو أخرج الحديث من سنن الدراقطني، والدارقطني أخرج ثلاثة أحاديث في هذا الباب.

فالحديث الأول والثاني مرسل من حديث ابن المسيب.

أما الثالث فقد أسنده مرفوعا إلى أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ. ثم قال "بمثله".

قال ابن حجر معقبا وَهِمَ ابن الجوزي: قال ابن القطان: ظن الدارقطني لما نقله من كتاب حماد بن سلمة؛ أن قوله "مثله" يعود إلى لفظ سعيد بن المسيب؛ وليس كذلك؛ وإنما يعود إلى حديث أبي هريرة.

وتعقبه ابن الْقَوَّاقِ بأن الدارقطني لم يَهِم في شيء، وغايته أنه أعاد الضمير إلى غير الأقرب[٤٨] ؛ لأن في السياق ما يدل على صرفه للأبعد[٤٩].

وسواء كان الحديث مرفوعا أو مرسلا فكلاهما معلولان.

أما المرفوع فقد قال أبو حاتم: وَهم إسحاق في اختصار هذا الحديث؛ وذلك أن الحديث إنما هو: عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: ابدأ بمن تعول ...؛ تقول امرأتك: أنفق علي أو طلقني ...، فتأول هذا الحديث[٥٠]. أي فسره وصاغه بما سلف ذكره وهو: "إن عجز فرق بينهما".

وأما المرسل الذي أورده فهو موقوف على الراجح فإنه من كلام سعيد بن المسيب كما أخرجه عبدالرزاق في مصنفه[٥١].

فظهر لنا بعد هذا البيان أن كلام ابن حجر هو الراجح في المسألة.

المثال الثامن:

أورد ابن حجر في التلخيص في "كتاب الصيد والذبائح" حديثا مرسلا، فقال:

وروى أبو داود في "المراسيل[٥٢]" من جهة ثور بن يزيد عن الصَّلت رفعه: " ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ، ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ؛ لِأَنَّهُ إِنْ ذَكَرَ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا اسْمَ اللَّهِ ". وهو مرسل.

ورواه البيهقي[٥٣] من حديث ابن عباس موصولا، وفي إسناده ضَعفٌ، وأعلَّه ابن الجوزي[٥٤] بمعقل بن عبيدالله، فزعم أنه مجهول، فأخطأ؛ بل هو ثقة من رجال مسلم[٥٥]، لكن قال البيهقي[٥٦]: "الأصح وقفه على ابن عباس.

قلت: الشاهد مِن هذا أن ابن الجوزي ضعّف "معقل بن عبيدالله"، وقال عنه: مجهول!.

لكن اتضح لنا أن الصواب والراجح هو ما ذهب إليه ابن حجر، أنه ثقة.

المثال التاسع:

أورد ابن حجر في التلخيص[٥٧] في "كتاب القضاء" حديثا ونصه:

"مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ".

أصحاب السنن[٥٨]، والحاكم[٥٩]، والبيهقي[٦٠]، من حديث أبي هريرة, وله طرق.

وأعلّه ابن الجوزي[٦١] فقال: هذا حديث لا يصح.

قال ابن حجر: وليس كما قال، وَكَفَاهُ قُوَّةً، تخريجُ النسائي له.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وقال محققو مسند أحمد: حديث حسن، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح[٦٢].

وختاما: تبين أن كلام ابن حجر هو الراجح.

الخاتمة:

١- إن علم التعقب ودراسته فيه تنمية لعقلية الباحث علميا ونقديا، به يوسع أفقه، إن هو اجتهد وسعى لمرضاة الله تعالى لا انتصارا للذات وحبا للهوى.

٢- يُعَدّ ابن حجر العسقلاني إماما ناقدا في الحديث وعلومه، ولست مبالغا إن قلت إنه من أكثر الأئمة تعقبا وتتبعا وتصويبا لمن ألف وكتب.

٣- كانت تعقبات ابن حجر في كتابه " التلخيص الحبير " ترصد أقوال وأحكام ابن الجوزي.

٤- استعمل ابن حجر أثناء تعقباته صيغا متنوعة واضحة، ذكرتها في صلب البحث في دراسة عملية في المبحث الثاني.

٥- اخترت من تعقباته أمثلة تطبيقية، وهي فيما يأتي:

النموذج الأول والثاني: تعقبه في تضعيفه لراو ثقة

النموذج الثالث: تعقبه في تضعيفه لراو ثقة اشتبه عليه بضعيف

النموذج الرابع: تعقبه في تضعيفه لحديث صحيح مخرج في صحيح مسلم

النموذج الخامس والسادس: تعقبه في عدم ضبطه لعزو الحديث إلى مَن أخرجه

النموذج السابع: تعقبه في جعله الحديث الموقوف والمدرج مرفوعا إلى النبي ﷺ

النموذج الثامن: تعقبه في جعله راويا ثقة براو مجهول

النموذج التاسع: تعقبه في جعله حديثا صحيحا بغير صحيح

وبعد هذه الدراسة المفصلة حول هذه التعقبات تبين أن الصواب كان في كفة ابن حجر فيما ظهر لي من الأدلة، والله أعلم وأحكم.

الهوامش

(١) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (١/ ١١٦).

(٢) ينظر: مقدمة تعجيل المنفعة، ابن حجر (١/ ٢٣٧).

(٣) هو جمال الدين أَبُو الفَرَجِ ابْنُ الجَوْزِيِّ عَبْدُالرَّحْمنِ بنُ عَلِيٍّ، الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، المُفَسِّرُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، مَفْخَرُ العِرَاقِ، ولد سنة ٥١٠ هـ ببغداد، ومات في منتصف شهر رمضان سنة ٥٩٧ هـ فرحمة الله عليه. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (٢١/ ٣٦٥).

(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (٤/ ٨٠) (م: عقب).

(٥) ينظر: صحيح البخاري (٤/ ١٨٥) رقم الحديث (٣٥٣٢)، كتاب المناقب، باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ، وصحيح مسلم (٤/ ١٨٢٨) رقم الحديث (١٢٤- ٢٣٥٤)، كتاب الفضائل، باب في أسمائه ﷺ.

(٦) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٥٢٤)، الدكتور: أحمد مختار عبدالحميد عمر، بمساعدة فريق عمل.

(٧) ينظر: تعجيل المنفعة، ابن حجر (١/٢٣٥- ٢٤٣)، بتصرف.

([٨]) ينظر: تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب"، من بداية حرف الألف إلى نهاية حرف الزاي، للباحث: منصور سلمان نصار، رسالة ماجستير، = = الجامعة الأردنية، (ص: ٢٢). قال الباحث منصور سلمان: هذا التعريف الذي اتفق عليه مناقشو الرسالة حفظهم الله. (آب ٢٠٠٥ م)

([٩]) ألف أبو حامد الغزالي كتابا سماه "الوجيز" في الفقه الشافعي، ثم شرَحه عبدُ الكريم الرافعي في كتابه "الْفَتْح الْعَزِيز فِي شرح الْوَجِيز" ويسمى "الشرح الكبير"، ثم خرج ابن الملقن أحاديث هذا الشرح في كتابنا هذا " البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير".

([١٠]) نقلا من مقدمة تحقيق التلخيص الحبير (١/ ١١٠)، بتصرف.

([١١]) ينظر: التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير (المقدمة/ ٣٩-٤٠)، بتصرف.

([١٢]) تفصيل دراسة هذه الأحاديث وتخريجها في المبحث الثاني.

([١٣]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (١/ ٣٧٣-٣٧٤) برقم (١٨٣).

([١٤]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٢/ ٣٧) برقم (٥٠٨).

([١٥]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٢/ ٥٧٤).

([١٦]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٢/ ٤٨٩).

([١٧]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٤/ ١٩).

([١٨]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٣/ ٣١٨-٣١٩).

([١٩]) وهذا سند الدارقطني بالتمام، حدثنا محمد بن حمدويه المروزي, نا عبد الله بن حماد الآملي, ثنا عبد الملك بن مسلمة, حدثني المغيرة بن عبد الرحمن, عن موسى بن عقبة, عن نافع, عن ابن عمر, الحديث. وقال الدارقطني: مغيرة بن عبد الرحمن وهو ثقة. سنن الدارقطني (١/ ٢١١).

([٢٠]) ينظر: التحقيق في أحاديث الخلاف، ابن الجوزي (١/ ١٨٨).

([٢١]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (١/ ٣٧٣-٣٧٤) برقم (١٨٣). وينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (٢٨/ ٣٨١-٢٨٣) رقم الترجمة (٦١٣٥).

([٢٢]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٢/ ٣٧) برقم (٥٠٨).

([٢٣]) ينظر: سنن الدارقطني (٢/ ٣٤٠) برقم (١٦٤٠).

([٢٤]) ينظر: التحقيق في مسائل الخلاف، ابن الجوزي (١/ ٤٥٤).

وهذا سنده الذي ساقه في كتابه: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَبْدِ الْخَالِقِ أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْوَرَّاقُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانٍ الْأَزْرَقُ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْوِتْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُوتِرَ بِثَلَاثٍ فَلْيُوتِرْ وَمَنْ شَاءَ أَنْ يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيُوتِرْ بِوَاحِدَةٍ. التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي (١/ ٤٥٣) برقم (٦٥٢).

([٢٥]) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (٢٥/ ٥٢)، وتقريب التهذيب، ابن حجر (ص: ٤٧٣).

([٢٦]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٢/ ٤٨٩).

([٢٧]) ينظر: أخرجه أبو داود (١٨١١)، كتاب المناسك، باب الرجل يحج عن غيره.

([٢٨]) ينظر: أخرجه أبو داود في سننه (١٨١١)، كتاب المناسك، باب الرجل يحج عن غيره.

وصحح الحديثَ ابنُ حبان في صحيحه، ينظر حديث رقم (٣٩٨٨).

([٢٩]) ينظر: أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٩٠٣)، أبواب المناسك، باب الحج عن الميت.

([٣٠]) ينظر: التحقيق في مسائل الخلاف ابن الجوزي (٢/ ١١٦).

([٣١]) ينظر: سنن الدارقطني (٣/ ٣١٩) برقم (٢٦٦٢).

([٣٢]) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢١)، وميزان الاعتدال الذهبي (٣/ ٦٥).

([٣٣]) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال المزي (٢٠/ ٥٢).

([٣٤]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٢/ ٥٧٤).

([٣٥]) ينظر: صحيح مسلم (٢/ ٩٤٤) برقم (٣١٢ - ١٢٩٨)، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، وبيان قوله ﷺ «لتأخذوا مناسككم».

([٣٦]) ينظر: السنن الكبرى النسائي (٤/ ١٨٠) برقم (٤٠٥٢)، كتاب المناسك، الركوب إلى الجمار واستظلال المحرم.

([٣٧]) ينظر: سنن أبي داود (٣/ ٢٣٤) برقم (١٨٣٤)، كتاب المناسك، باب في المحرم يظلل.

([٣٨]) ينظر: التحقيق في مسائل الخلاف (٢/ ١٣٤). قلت: ضعّف ابنُ الجوزي أبا عبدالرحمن الحَرَّانِيَّ خالدَ بن أبي يزيد.

([٣٩]) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٨/ ٢١٧-٢١٨).

([٤٠]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٣/ ١٢).

([٤١]) ونص الحديث: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالْمُعَاوَمَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ - قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السِّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ - وَعَنِ الثُّنْيَا، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا".=

= قلت: شرح (الثنيا) هي أن يستثنى في عقد البيع شيء مجهول كقوله بعتك هذه الصبرة إلا بعضها.

صحيح مسلم (٣/ ١١٧٥) برقم (٨٥ - ١٥٣٦)، كتاب الطلاق، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة، وعن المخابرة، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين.

([٤٢]) ينظر: جامع المسانيد ابن الجوزي (٢/ ٤٣).

([٤٣]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٣/ ٣١٨-٣١٩).

([٤٤]) ينظر: جامع المسانيد ابن الجوزي (٦/ ٩٧).

([٤٥]) ينظر: صحيح مسلم (٢/ ١٠٣٢) برقم (٥٠ - ١٤١٢)، كتاب الحج، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، حتى يأذن أو يترك.

([٤٦]) ينظر: صحيح البخاري (٧/ ١٩) برقم (٥١٤٢)، كتاب النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع. وهذا نص الرواية: قال البخاري بسنده: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يَقُولُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلاَ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَتْرُكَ الخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الخَاطِبُ».

([٤٧]) اختصرت كلام ابن حجر من التلخيص مع تصرف قليل فيه. ينظر: التحقيق في مسائل الخلاف ابن الجوزي (٢/ ٣٠٦).

([٤٨]) يعني أن قوله "بمثله" يعود إلى الروايتين المرسلتين لا المرفوعة.

([٤٩]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٤/ ١٩).

([٥٠]) ينظر: علل الحديث ابن أبي حاتم (٤/ ١١١-١١٢).

قلت: وتمام الحديث هو: تَقُولُ المَرْأَةُ: إِمَّا أَنْ تُطْعِمَنِي، وَإِمَّا أَنْ تُطَلِّقَنِي، وَيَقُولُ العَبْدُ: أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي، وَيَقُولُ الِابْنُ: أَطْعِمْنِي، إِلَى مَنْ تَدَعُنِي"، فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ= = اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: «لاَ، هَذَا مِنْ كِيسِ أَبِي هُرَيْرَةَ». وهذا كما هو بيّن من كلام أبي هريرة ﷺ.

([٥١]) ينظر: مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٧/ ٩٦) برقم (١٢٣٥٦).

([٥٢]) ينظر: مراسيل أبي داود (رقم ٣٧٨).

([٥٣]) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي (٩/ ٢٣٩).

([٥٤]) ينظر: التحقيق في مسائل الخلاف، ابن الجوزي (٢/ ٣٦٠).

([٥٥]) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (٢٨/ ٢٧٤).

([٥٦]) ينظر: السنن الكبرى، للبيهقي (١٩/ ١٨٤).

([٥٧]) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (٤/ ٤٤٨).

([٥٨]) ينظر: سنن أبي داود (٣٥٧١)، كتاب الأقضية، باب في طلب القضاء، والترمذي في سننه (١٣٢٥)، أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، والنسائي في السنن الكبرى (٥٩٢٤)، كتاب القضاء، التغليظ في الحكم، وابن ماجه في سننه (٢٣٠٨)، أبواب الأحكام، باب ذكر القضاة.

([٥٩]) ينظر: المستدرك على الصحيحين، الحاكم (٤/ ١٠٣).

([٦٠]) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي (١٠/ ٩٦).

([٦١]) ينظر: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي (٢/ ٢٧١).
([٦٢]) ينظر: مسند أحمد (١٢/ ٥٢) برقم (٧١٤٥).

المصادر و المراجع

(ت)

١- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، عدد الأجزاء: ١ .

٢- تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب"، من بداية حرف الألف إلى نهاية حرف الزاي، للباحث: منصور سلمان نصار، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، (ص: ٢٢). (آب ٢٠٠٥ م)

٣- التحقيق في أحاديث الخلاف، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥، عدد الأجزاء : ٢.

٤- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر .بيروت الطبعة: الأولى .١٩٩٦م عدد الأجزاء: ٢ .

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠، عدد الأجزاء: ٣٥ .

٦- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٨٩م، عدد الأجزاء: ٤.

٧- التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ٧ (٦ ومجلد للفهارس).

(ج)

٨- جامع المسانيد، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (المتوفى: ٥٩٧ هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥، عدد الأجزاء: ٨، أعده للشاملة: رابطة النساخ، تنفيذ (مركز النخب العلمية)، وبرعاية (أوقاف عبد الله بن تركي الضحيان الخيرية).

٩- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩، مع الكتاب: شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق.

١٠- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ١٩٥٢ م.

(س)

١١- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م عدد الأجزاء: ٧ .

١٢- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: (١٠ و ٢ فهارس).

١٣- سنن ابن ماجه، ابن ماجة - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، عدد الأجزاء: ٥ .

١٤- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبداللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٥.

(ع)

١٥- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، عدد الأجزاء: ٢.

(م)

١٦- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار النشر: دار الحرمين، البلد: القاهرة – مصر، سنة الطبع: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ٥.

١٧- المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨، عدد الأجزاء: ١ .

١٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، المحقق : شعيب الأرنؤوط وآخرون الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م عدد الأجزاء : ٥٠ (٤٥+٥ فهارس).

١٩- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، (صحيح مسلم) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

٢٠- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند.

٢١- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق : عبد السلام محمد هارون، الناشر : دار الفكر، الطبعة : ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، عدد الأجزاء : ٦ .

٢٢- معجم اللغة العربية المعاصرة، الدكتور: أحمد مختار عبدالحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ٤ (٣ ومجلد للفهارس) في ترقيم مسلسل واحد.

٢٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ- ١٩٦٣ م، عدد الأجزاء: ٤ .